

# صراع الفكر والفقهاء في المرجعية الشيعية: فضل الله

علي عباس\*

لطالما كان «النقد» ظاهرة معرفية تثري القيمة العلمانية وتضبط إيقاعها. غير أن ضياع البوصلة ما بين «المنهجية المعرفية» و«السردية المعرفية» في عملية النقد؛ كفيل بإيصال البحث إلى وجهة خاطئة. كما أن الارتكاز إلى مبدأ «السردية» عوضاً عن «المنهجية» يودي بنا إلى خلل جذبي في فهم قيم علمية ومعرفية ارتكزت في جوهرها إلى منهجيات، نحاكمها بغير المنطق المعرفي الذي اعتمده في صناعة الفكرة ودليلها.

ومهما بلغت الجزئيات التي يستطيع الناقد المتقضي تلصقها، تصبح استحالة الرؤية في حال كانت هذه الجزئيات المعتمدة محدودة الدقة أو منقوصة الفهم، ويكون البناء عليها نقدياً ضرباً من مراهقة التحليل أو الذوق الشخصي لا غير.

خلاصة الأمر، أن النقد ظاهرة معرفية صحيحة، لا شيء أبلغ في إفسادها من اعتماد البنايات معرفية غير موثقة، أو الارتكاز إلى جزئيات تجانب الدقة والفهم الصحيح.

السيد محمد حسين فضل الله كنموذج فكري فقهي عاش مبدأ النقد، مارسه تجاه الظاهرة الدينية ونمطيتها المفرطة، ومارسه الآخرون عليه في الغالب انتقاماً لموروث عرفي أكثر منه دينياً. أنتهكت جرأة نقده قداسه.

## بين العلم وما يريده الجمهور

هذه المسألة حرجة في أصل طرحها، وأسلوبه، غير أن الجرأة في تناولها ضرورة يفرضها مبدأ النقد.

لعل أعقد ما يجده الفقيه من تحديات صناعة الفقه هو الرأي الجماهيري السائد في البيئة المترمة، هذه البيئة تعاني انغلاقاً قاسياً، وهي في الحالة الشيعية تحديداً تكاد تفتخر (في القرنين الماضيين على الأقل) بالنمطية الحادة التي تعيشها.

الفقيه النمطي يعيش هوساً جدياً بتوجهات الرأي العام للمجتمع، الذي يكاد في أغلب حالاته لا يعي من الدين أبعد من عاطفة الدين، وهذا نقيض الاعتقاد والالتزام الذي يؤسس على قناعة ويُنْتِج سلوكاً ناضجاً وفهماً حقيقياً للتدين.

المجددون غرباء بالفعل في هذه البيئة، بيئتهم وجمهورهم هو أول من يلفظهم، وهذه من المفارقات المعقدة التي يتسم بها العقل الجمعي للطوائف في مراحل انحطاط الوعي العام (هذه ليست سببة اجتماعية، إنها توصيف صرف للمرحلة).

بطريقة ما، يصبح المجتمع هو من يقود الفقيه، أو هذا ما يُخَيَّل للطرفين، وهو تحدُّ يُرْهق المنهج المعرفي لدى صانع الفقه، ويضطره في حالات كثيرة لاعتماد «فقه مُعلق» يُرجع فيه تحديد مواضيع الأحكام إلى تقييم «المكلف»

وذوقه العُرفي (وينجو في الآن ذاته من جرأة مواجهة الواقع وتناول جزئياته مباشرة).

لا يخلو هذا الأمر من ضعف معرفي، ولا يُنكر وجوده في بيئة الفقهاء أصلاً (اليوم كما سابقاً)، غير أن طرح هذا الموضوع لطالما كان محظوراً إماماً بالتقديس المصطنع أو التنزيه الأفلاطوني لقادة الفقه عبر تعويم القاعدة الشهيرة (من اجتهد فأخطأ؛ فله أجر).

فضل الله كان أحد القلائل الذين امتلكوا الجرأة على مجابهة هذا الواقع، والإصرار على أن يكون الفقيه قائداً جدياً للمجتمع، وهو ما دفع ضريبته باهظاً إن في أصل صفة المرجعية، أو في انحصار القاعدة الشعبية للمرجعية بالطبقة المثقفة النهمّة إلى لغة الحداثة، والأكثر تحرراً من عقد النمطية القاسية التي تعيشها الشريحة العريضة من جمهور الالتزام.

واللافت في الأمر... أنه كان ينسجم لضريبة بهذا الحجم، ويصّر في غير موضع أنه «لن يجامل الخرافيين والنمطيين» وغيرهم.

لربما كانت البيئة الشيعية الداخلية أعنف مما رسم الرجل مخططاته لمشروع الوعي الذي كان يهدف، لكن بحسب له ذك الثبات الفريد الذي بذله جاهداً حين استنهك اسمه وحضوره وحتى أصل انتمائه للدين أو المذهب على المنابر قبل السن «عوام» الناس.

كان فضل الله يعي تماماً أن جمهور المذاهب الأخرى ينصت ويراقب، ويستمع إلى ما يصدر عن «علماء» هذا المذهب «المنافس» ومن مقولات ونظريات.

ولذا انطلق في خطابه من لغة هي بالفعل أقرب إلى مشتركات الطوائف الإسلامية المتشظية؛ منها إلى الشعارات اليمينية التي تتحمس لها البيئة الشيعية (كغيرها من البيئات الإسلامية؛ التي تتحمس بسطحية غريبة لخصوصياتها المذهبية أكثر من حماسها للإسلام نفسه، وهذا وجعٌ آخر له مثلاً آخر).

من هنا كان فضل الله ملتزماً لذلك الخطاب الذي يالفه الجميع، ويفهمه الجميع، ويكاد يقبله الجميع (عدا اليمينيين أنفي الذكر طبعاً).

هذا النمط من الخطاب المتوازن لا يروق مطلقاً لصقور المذاهب، سذاجة الفكرة الدينية لديهم أبعد ما تكون عن خطاب الاعتدال، ولكن أكثر وضوحاً، سيكون صاحب الخطاب المعتدل هدفاً مباشراً لكل أنواع الاستهداف، وأكثرها سوقية إن استلزم الأمر.

بشكل شبه مؤكد، يعي العالم المتحمس للتحديد أن بيئته الاجتماعية المتخلفة والمرحلة الزمنية غير المواتية التي يجيء فيها، لن تقدما له المناخ الملائم لجرأته في تناول «المقدس» من الأفكار والأشخاص والعادات التي ألصقت بالدين. لكنّه يعي وبوضوح تام، أن مستقبل الفهم الديني لجيل أو أجيال لاحقة سيقدر حتماً قيمة الفكرة والخطاب، وأن ضجيج مخالفه سيُسهم حكماً في استدامة حضور جديده المخالف.

## النموذج الحزبي في تجربة المرجعية

شاء المنتمون للمجتمعات الدينية أم أبوا، نحنُ نعيش في بيئة يقودها الدين. وشئنا نحن جميعاً أم أبينا، لا يزال الخطاب الديني قاصراً عن المرحلة. و الفجوة الحضارية ليست ترفاً في التنظير بل هي مفرداتٌ حقيقية تتجسد في كل زوايا تفكيرنا وخطابنا، وحتى تفاصيل الحياة اليومية والظروف المعيشية. وعدم إدراكنا المستديم لها ليس أكثر من اعتنادنا المخجل على كل التأخر الحضاري، وصولاً إلى تصالحنا مع هذا الواقع المعيب!

من هنا يكون الحديث عن التنظيم الاجتماعي المؤسس على بُنى فكرية حداثيّة قيمة جدية، مهما بلغ منسوب النجاح، إلا أنها تُدرس موضوعياً على أقل تقدير. ولطالما كانت المرجعية الشيعية أميل إلى نموذج القيادة، الإمام القائد، الفقيه القائد.

لعلها ملكية دينية بطريقة ما، هكذا يراها البعض على الأقل، وقد تكون ضرورة قيادية لبيئة هي أقل بكثير من القدرة على دمج القيادة الدينية وفرادة البيئات الاجتماعية كل على حدة.

ولا يستطيع «مفكر ديني» ناضج أن يتعامى عن ضرورة قولبة المشاركة الدينية في قيادة مجتمع اليوم المتعدد ضمن شكل جديد (لعل الحالة الحزبية قالب لا مفر منها في الأمد المنظور على الأقل).

غير أن التنظيم الحزبي (بمعناه الحقيقي) أبعد ما يكون عن أصل البنية المعرفية الموروثة تحت مسمى الدين (وإن كانت أقرب إلى أنواق الفقهاء منها إلى الدين فعلياً).

حرفية النصوص لا تثنى أبداً بما يمس التنظيم التركيبي أو الحزبي، بل حتى حالة التعددية الاجتهادية التي ينبغي أن تكون نافذة على

كان فضل الله يعي تماماً أن جمهور المذاهب الأخرى يستمع إلى ما يصدر عن «علماء» هذا المذهب «المنافس» (مروان طحطح)



# الغرب و«القرعة» التركية - القطرية: طربوش «الدول

إكثم سليمان\*

تسيرُ ساعات الإعلام والسياسة في الغرب بدقة وتناغم نادرين منذ بضعة أسابيع في ما يخص الملف السوري. فمقال صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية على سبيل المثال والذي استشهد به وزير الخارجية السوري وليد المعلم في مؤتمره الصحافي أخيراً لبثت تورط تركيا في دعم «داعش» هو، وإن كان مقالاً صحافياً في نهاية المطاف، إلا أنه يعكس أجواءً سياسية متغيرة في عواصم القرار العالمي، جعلت من الممكن أن يجد وزيرٌ سوري ضالته في مقال في صحيفة أميركية لتوجيه الاتهامات إلى أنقرة بالتعاضد - على الأقل - عن أنشطة تنظيم «داعش» أو «الدولة الإسلامية» فوق أراضيها. بل نقل عن مصادر قريبة من مراكز القرار التحريري في الصحيفة المذكورة أن المقال كان جاهزاً للطبع قبل عشرين يوماً على الأقل من تاريخ نشره الفعلي في الثاني عشر من أغسطس/ آب، لكن النشر لم يجر في تموز/ يوليو «لاعتبارات تحريرية، كطغيان الحرب في غزة وحادثة

سقوط الطائرة الماليزية فوق شرق أوكرانيا على عناوين الأخبار في مختلف أنحاء العالم». ولكن تبقى محاولة البحث عما هو ربما أبعد من مجرد «قرار تحريري» وصولاً إلى تأويلات سياسية محتملة لموعده النشر أمراً مغرباً، وإن بقيت في إطار التكهنات عن «تناغم» العنصر الإعلامي مع ذاك السياسي في الأجواء الجديدة. فمن جهة جاء نشر المقال بعد يومين من ظهور نتائج الانتخابات الرئاسية التركية وفوز رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان فيها، بحيث لا يبدو المقال تدخلاً في الانتخابات ضد أردوغان بهدف الإساءة إلى فرص فوزه لو تم نشره قبل موعد التصويت. ومن جهة أخرى جاء نشر المقال قبل يومين من صدور قرار مجلس الأمن الدولي 2170 القاضي بمنع دعم وتمويل تنظيمي «الدولة» و«الناصر» بحيث لا توحى التفاصيل الواردة فيه عن نشاطات التنظيمات المذكورة - لو جاء موعد النشر بعد صدور القرار - بعدم التزام تركيا بقرار صادر عن أعلى هيئة دولية. ليبقى المقال في توقيته الفعلي أشبه بتنبه هادئ لأنقرة بأن مدارات إعلامية وسياسية جديدة

قد بدأت تتبلور باتجاه خط أميركي ودولي عنوانه مجدداً «مكافحة الإرهاب»، والحكم على سلوك العاصمة التركية وغيرها في المستقبل سيكون بمدى التزامها بالخط الجديد للحليفة واشنطن. وهو ما النقطة الوزير السوري ليعلن رغبة بلاده في «محاربة الإرهاب»، سواء في إطار جبهة إقليمية (مع تركيا) أو دولية (مع لندن وواشنطن) أو غير ذلك (من خلال تحالفات سورية داخلية بدأ الحديث عنها).

«فرقة أذن» ذات مغزى لعضو حلف شمال الأطلسي تركيا، لم تسلم منها قطر، حليفة أنقرة الوحيدة في العالم العربي، خاصة وأن «الفرقة» علاقة بإعادة حسابات دولية لا مكان فيها لمشاعبين إقليميين، لا الأصدقاء منهم ولا الأعداء. فجاءه ومن دون سابق إنذار كشفت مجلة «دير شبيغل» الألمانية العريضة في عددها يوم الاثنين في الثامن عشر من أغسطس/ آب عن مراقبة جهاز الاستخبارات الألمانية الخارجية «بي إن دي» للحليف التركي منذ عام 2009. وبعيداً من الجدل السياسي حول «شرعية» مراقبة الحلفاء (تباكى الألمان كثيراً

في الأشهر الماضية على مراقبة الأميركيين لهم) وعن الخطوات الدبلوماسية التقليدية كاستدعاء السفير الألماني في أنقرة إلى وزارة الخارجية للاحتجاج، فإن ثمة آثاراً أمنية للأمر: من راقب الأتراك قد لا يموت همّاً، لكنه سيلتقط بكل تأكيد هنا أو هناك في المنطقة الممتدة على طول الحدود التركية السورية (أكثر من ثمانمئة كيلومتر) إحدى تلك الحقايب الآتية من الخليج والمليئة بالأموال والتي تنتقل منذ اندلاع الأزمة السورية من يد إلى يد، فيصل بعضها إلى هدفه، ويتبحر بعضها الآخر في حرارة اللقاءات بين المانحين والممنوحين (كشرف رئيس المجلس الوطني الانتقالي الليبي مصطفى عبد الجليل في تصريح قبل عامين أن «الثورة الليبية» كلفت قطر أكثر من ملياري دولار. وبالنظر إلى طول المدة وحجم البلاد والسكان يمكن افتراض أن «المصرفات التشغيلية» للمجموعات المسلحة المقبلة من تركيا إلى سوريا هي أضعاف هذا المبلغ). ولم يمض إلا يومان حتى كان وزير التنمية الألماني غيرد مولر يربط في برنامج تلفزيوني على المحطة الثانية «زي دي إف»